الاتحاد ألمغاربي ومشكلة الصحراء الغربية

أ.م.د حميد فرحان الراوي

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

المقدمة

لم تكن قضية الصحراء قضية عصية على الحل إن توافرت النوايا الصادقة لحلها ولكن كثرة التداخلات هي التي أدت بها إلى أن تكون كذلك. من هنا كان اهتمامنا بهذا الموضوع للبحث في علاقة الاتحاد ألمغاربي بقضية الصحراء، دون إهمال الأبعاد الأخرى المؤثرة في تلك القضية، والمحاولات الرامية إلى إيجاد حل مرض لأطرافها. وينطلق البحث من فرض رئيس مفاده "انه وعلى الرغم من الجهود الدولية التي بذلت لحل أو تسوية قضية الصحراء إلا أن عمق المشكلة وتعقدها جعلها عصية على الحل حتى في ظل التدخل الدولي من الأمم المتحدة". وتبعا لمقتضيات الدراسة قسمن البحث إلى مباحث ثلاثة أردنا من خلالها تسليط الضوء على القضية من خلال علاقة الاتحاد ألمغاربي بها كإطار مؤسسي يعنى بمثل هذه القضية باعتبار بقائها بدون حل يؤدي إلى تعثره وعدم فاعليته. فناقشنا في المبحث الأول الاتحاد ألمغاربي أو الأطراف الرئيسة فيه وكيف نظرت إلى القضية ومن أية زاوية وبأية دوافع. ومن ثم حاولنا أن نتلمس تطورات القضية لاسيما وأنها عرفت الكثير من الحلول مثلما عرفت الكثير من التباينات في وجهات النظر إزائها، والجهود التي بذلت كأفكار وتصورات وحلول فكان هذا مضمون المبحث الثاني. وحاولنا وبالاستناد إلى ما تم مناقشته في المبحثين الأول والثاني أن نستشرف مستقبل القضية بوجود الاتحاد ألمغاربي والبحث في إمكانية تسوية القضية من دول الاتحاد نفسه.

المبحث الأول: الاتحاد ألمغاربي وأطراف القضية الصحراوية

المتتبع لدراسة القضية الصحراوية ومنطقة شمال أفريقيا وتأثيرها على العلاقات العربية وخاصة في هذه المنطقة المعقدة, فضلاً عن المشكلات التي رافقت تطورات هذه القضية التي أصبحت تشغل بال كل مواطن عربي(1). حيث إن الصحراء المتنازع عليها بين العرب منذ عام 1976 والتي تمثل الصراع القائم بين

المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو، وتعاطف الدول العربية مع كل طرف من هذه الأطراف المتنازعة وما تثيره من احتمالات الأخذ بالحل التفاوضي أو الحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية فان زعماء هذه الدول طموحاتهم كبيرة وتحدياتهم أكثر وشعوبهم يتشوقون لهذا الاتحاد أو التجميع خاصة وان أوربا تتحول إلى كتلة اقتصادية تجارية وترافقها وحدة سياسية؟ فان هذا الاتحاد الذي يمثل منطقة إقليمية بين المغرب والجزائر ومعها شعب الصحراء (البوليساريو) إضافة إلى مواقف الدول الأخرى إلى جانب كل طرف من أطراف النزاع ومالها من تأثير سلبي على مشاريع ومستقبل الأمة العربية عموما. إن المتتبع للوضع السياسي في منطقة شمال أفريقيا يجد بان مشكلة الصحراء الغربية كان لها الأثر البارز والسلبي في عدم التضامن العربي , حيث المشكلة بين المغرب والجزائر أكثر مما هي بين المغرب والبوليساريو حيث أن الجزائر هي الطرف الحقيقي في المشكلة وهي المسئولة عن استمرارية الحرب مع المغرب وقد سخرت كل طاقاتها المادية والمعنوية من اجل كسب التأييد للبوليساريو عربياً وأفريقيا ودولياً، كما أنها هي الجهة المفاوضة والقادرة على إنهاء الأزمة وبيدها حل المشكلة.

في عام 1989 أنتجت الآمال بإمكانية حل المشكلة ففي قمة مراكش حق ذلك العام وقد جاءت قمة مراكش التي أسس بموجبها الاتحاد ألمغاربي في 17 شباط 1989 والتي ضمت كل من المغرب والجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا والتي حلت محل معاهدة وجدة عام 1984 ومعاهدة الإخاء وحسن الجوار لعام 1983، كما أن المرونة السياسية والعقلانية والانفتاح والتراجع عن التصلب في المواقف من قبل هذه الدول وخاصة المغرب والجزائر ومنظمة البوليساريو والأطراف الأخرى عجل في قيام الاتحاد ألمغاربي ولو انه تأخر كثيراً حيث كان من الواجب قيام مثل هذا الاتحاد منذ أكثر من ثلاثين عاماً. حيث إن مؤتمر طنجة الوحدوي عام 1958 أكد على ضرورة الوحدة أو الاتحاد المغربي ولكن المشكلات والأزمات حالت دون ذلك ومن أهم هذه المشكلات هي مشكلة الصحراء الغربية التي أثرت بشكل مباشر على وحدة دول المنطقة(7). ولكن اللقاءات التي حصلت بين الملك الحسن الثاني وبعض أعضاء

منظمـة البوليسـاريو عـام 1988، أدت إلـى بـروز مؤشـرات لإمكانيـة تسـوية المشـكلة، حيث التقى كل من مصطفى بشير السيد وإبراهيم غالي ومحفوظ على في مراكش في كانون الثاني 1988 يضاف إلى ذلك النداءات التي وجهها الملك الحسن الثاني إلى الشعب الصحراوي في مناطق "تندوف" وغيرها، أدت إلى إمكانية الدخول في التفاوض أو إيجاد أرضية لـه يمكن الانطـلاق منها إلا انـه بـالرغم من قيـام الاتحـاد ألمغـاربي، والمبـادرات واللقـاءات الراميـة إلـى تسـوية المشـكلة، ظلـت معظـم المشـكلات المغاربيـة دون حل ومنها قضية الصحراء لأنه على ما يبدو أن القوى المضادة للاستقرار العربي أدت دورا مؤثرا في الإبقاء على تلك المشكلات بدون تقارب يذكر في وجهات النظر، ومنها القوى المعروفة باسم الحكومات الخفية لا تتوافق مصالحها في المنطقة إلا من خلال استمرار تفجير القلاقل الإقليمية على أراضيها وهي نفسها التي ما زالت تمارس دورها في كثير من المناطق العربية والذي ظل نشاطها غير المنظور على الساحة المغربية فاعلا.

وبانعقاد القمة الثانية لاتحاد دول المغرب العربي فان رئاسة الاتحاد قد انتقلت من أقدم زعيم في المنطقة إلى أحدث رئيس آنذاك وهو الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي بلور شرعية حكمه عربياً ودولياً. وبالإضافة إلى هذا المكسب القومي فان القمة وفرت الأجواء لعقد لقاءات ثنائية ساهمت في خلق مناخ ايجابي لتطوير العلاقات الثنائية بين دول الاتحاد الفائزة أحيانا والمتأثرة بالقضايا الموروثة ومنها قضية الصحراء(8). وقد عملت القمة على بناء المؤسسات وذلك بإقامة مقر دائم للاتحاد وانتخاب أمين عام على غرار مجلس التعاون الخليجي وقد اقر المؤتمر هذا المبدأ على أن يتم تنفيذه في قمة تونس التي كانت مرشحة آنذاك لاستقبال المقر أما المسائل التنظيمية الأخرى منها زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري من خمسين إلى مائة عضوا على أن يجتمع في المغرب لإقرار هذا المسألة. وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق بين الجزائر والمغرب على تطوير علاقاتهما بما ينعكس على الاتحاد وبشكل ايجابي، وان كل ما يتعلق بالاتحاد متفق عليه وهناك رغبه في توحيد المواقف خاصة تجاه السوق الأوربية المشتركة وإيجاد سياسة خاصة بالعمل سوية، فضلا عن

قضايا العمال, كما جاء في البيان الختامي للمؤتمر المذكورة وتطوير التعاون مع الاتحادات العربية المماثلة واقر المؤتمر إيفاد مبعوثين لعدة دول عربية. وقد شهدت تونس لقاءات ثنائية هامة لتطوير العلاقات بين الدول العربية وخاصة بين الجزائر والمغرب التي تعتبر هي حجر الأساس في بناء الاتحاد. وأدت المشاورات التي جرت في تونس إلى إيجاد صيغة تفاهم بشأن نزاع الصحراء على أن يكون وفق ذلك الشرعية الدولية المتمثلة في الاستفتاء(9). وقد استقبلت الأمم المتحدة وفدا من البوليساريو من اجل تنظيم عملية الاستفتاء كما أن الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أعلن "بأنه سيزور الصحراء".

أدت التحولات التي شهدتها منطقة المغرب العربي والانفراج في العلاقات بين المغرب والجزائر إلى اقتناع قادة جبهة البوليساريو بان لا مجال للعب على التناقضات بين المغرب والجزائر. ويبدو من خلال المستجدات ونتائج المؤتمر السابع لجبهة البوليساريو أن العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني كان بصدد كسب الرهانين معاً وربما يكسب رهانا ثالثاً يأتي نتيجة للرهانين وهو رهان التوصل إلى حل مسألة الصحراء الغربية دون اللجوء إلى تنظيم الاستفتاء في الساقية الحمراء ووادي الذهب، واستبدال الاستفتاء بصيغة عملية يتم الاتفاق بشأنها مع جبهة البوليساريو وذلك عن طريق التفاوض دون تحديد الهدف التي تسعى إليه من وراء المفاوضات فبعض قيادييه يتحدث عن الاستقلال والدولة المغاربية السادسة والبعض الآخر يتحدث عن المفاوضات من اجل الاتفاق على ترتيبات تنظيم الاستفتاء مع المغرب. ولكن هل تخفي كل هذه الأطروحات حلاً يرضي قيادتي جبهة البوليساريو الذين شعروا بان الاستمرار في الحياة الحالية في المخيمات وفي الشتات يمثل مع الزمن خطراً على مستقبل الجبهة وهو حل يكتفي بصيغة الحكم الذاتي أو صيغة ما ضمن الاتحاد المغربي الكبير الذي أصبح بصدد التكوين منذ عام 1989، ومنذ قيام الاتحاد كانت تحليلات المراقبين في ذلك الوقت تعطي رؤيا تفاؤلية بان هذا الاتحاد سيكون بمثابة إغلاق لملف الأعمال العسكرية بين المغرب وجبهة البوليساريو، لاسيما وان المناخ العام صار مهيئاً لتسوية القضية(10).

المبحث الثاني: تطورات مشكلة الصحراء الغربية:

بصرف النظر عن تفاصيل السرد الزمني للمراحل التي سارت فيها بدءاً من قيام منظمة البوليساريو بعملها المسلح ضد الاستعمار الاسباني وتحرير بعض أجزاء التراب الوطني من قبضته ومرورا بإعلان المغرب تمسكه بالحقوق التاريخية في الصحراء الغربية وانتهاء بعقد اتفاقية مدريد الثلاثية 1974 بين اسبانية وكل من المغرب وموريتانيا بجلاء القوات الاسبانية عن الأراضي الصحراوية ودخول القوات المغربية لعاصمتها مدينة (العيون)، وبصرف النظر عن كل التطورات المتلاحقة(11)، وما صاحبها من قيام جبهة البوليساريو بإعلان قيام (الجمهورية العربية الصحراوية) في 1976/2/28(12)، أي بعد يومين من رحيل القوات الاسبانية، ثم قيام موريتانيا بتخليها عن حقوقها في الأراضي الصحراوية إلى المغرب. كانت هذه النهاية بداية تفجير الصراع المسلح بين المغرب وجهة البوليساريو التي ظلت تدعمها دول عربية عدة سنوات مالياً وسياسياً وتسليحها إلى أن انتقل ملف الصحراء من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية ثم إلى الأمم المتحدة بعد أن أثبتت منظمة الوحدة الأفريقية عجزها عن الحل في إيجاد تسوية مقبولة من قبل الأطراف المعنية. إلا أن القتال لم يتوقف وظلت المعارك الدامية متواصلة على مدى عشر سنوات أكلت فيها المئات بل الألوف من أجساد الشباب العربي في منطقة المغرب العربي كما استنفذت جانباً من القدرة الاقتصادية لكل من المغرب والجزائر وأحدثت أزمات متواصلة في الأوضاع الاقتصادية لكل دول المغرب العربي دون استثناء إلا أن الانفراج بشان منطقة شمال أفريقيا بين دول المغرب العربي والوفاق بين دول المنطقة بعد التفاؤل بحل عادل لقضية الصحراء الغربية حيث أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول المعنية بالمشكلة خففت من حدث النزاع المسلح ولغرض تسليط الضوء على هذه التطورات في تسوية القضية الصحراوية سنركز على أهم محطات تطورها وكالاتي(13):

1. زيارة مبعوث الأمم المتحدة:

قامت الأمم المتحدة(14) بإرسال بعثات متعددة إلى المنطقة من اجل دراسة الأوضاع وإيجاد حل للمشكلة التي تعثرت منذ فترة سبعينيات القرن الماضي وانتقال ملف الصحراء من المنظمة الإقليمية (الوحدة الإفريقية) إلى الأمم حيث شرعت بمبادرات أرادت من خلالها إيجاد حل مرض لأطراف المشكلة. فقد زار المنطقة "هيكنور غروس اسبيال" الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة في نزاع الصحراء الغربية والتقى بكافة أطراف النزاع وأجرى معهم مباحثات وأكدت كل الأطراف المعنية آنذاك على مساندتها التامة لاقتراحات السلم من اجل التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الصحراء الغربية عن طريق استفتاء يتسم بالمصداقية كما أعرب "غروس" عن تفاؤله للخطوات التي تسير في اتجاه ملائم لتسوية قضية الصحراء الغربية وقال آنذاك "انه يأمل الوصول إلى حل بفضل الانفتاح الذي سجل مؤخراً وروح المصالحة والتفاهم وكذلك بفضل الحوار المباشر الذي شرع فيه طرفا النزاع المغرب وجبهة البوليساريو"(15). كما توجه إلى المنطقة المبعوث الخاص للأمم المتحدة "يعقوب خان" لبحث مسألة الصحراء مع الأطراف المعنية حيث إن الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم استفتاء حول الحكم الذاتي في الصحراء الغربية ليختار السكان بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب(16)، كما أن الأمم المتحدة أرسلت مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية حيث وصل كدفعة أولى مائة مراقب وازداد عددها إلى ألف وسبعمائة عضوا ووزعوا في عشرة مواقع على جانبي الجدار الرملي الذي أقامة المغرب تمهيداً لإجراء الاستفتاء الذي كان من المقرر إجرائه في الأول من كانون الثاني /شباط عام 1992. وأكد بشير مصطفى سيد المسئول الصحراوي المكلف بالعلاقات مع بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء أن مجموعة اتصال من هذه البعثة ستتمركز في تندوف. أما مركز المراقبة فيكون في العيون عاصمة الصحراء(17) وفي 1992/4/22 التقى العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة آنذاك (صاحب زادة يعقوب خان) المكلف بملف الصحراء الغربية وبهدف زيادة المبعوث الدولي لكل من المغرب وموريتانيا والجزائر إلى الصحراء لإجراء مشاورات مع أطراف النزاع على الصحراء

وتسهيل إجراء الاستفتاء الذي كان من المقرر إجراءه في المنطقة قبل نهاية 1992. وكان المقرر للزيارة أن تتم بكامل السرية إلا أنها كانت عكس ذلك(18)، وتم إجراء المشاورات مع المسئولين الحكوميين من أطراف النزاع وكل همها هو الإسراع في إنهاء النزاع الذي دام أكثر من خمسة عشر سنة وان تأجيل الاستفتاء الذي كان مقرر إجراءه في بداية عام 1992 يعود إلى وجود خلاف في مسألة عدد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء فيما يقول المغرب انه هنالك عدد وافر من الصحراويين لم يتم إثبات أسمائهم في اللوائح التي أخفتها الدوائر الاسبانية عام 1974 نظرا لوجودهم خارج المنطقة. بينما جبهة البوليزاريو من جانبها تقول أنها غير موافقة على خطوة الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع رقعة من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وهذا الموضوع هو مثار اهتمام "صاحب زادة" ومن خلفه لدى أطراف النزاع حيث سيحث الحد الأدنى من الوفاق في السير قدماً بمسألة الاستفتاء علماً بأنة هناك إرادة لحل سياسي لدى أطراف النزاع.

2. زيارة الأمين العام:

اهتمت الأمم المتحدة بقضية الصحراء التي شهدت عقود من القتال والتوتر في منطقة حساسة من العالم ففي اللقاء الذي تم بين الملك الحسن الثاني والأمين العام للأمم المتحدة على جرت مباحثات على هامش اجتماعات دورة الأمم المتحدة في نيويورك، كذلك تم اجتماع بين دي كويلار ووزراء خارجية أقطار المغرب العربي ومع الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا حول موضوع الصحراء الغربية إضافة إلى المؤتمر الخاص ب(التسوية) وظهر بان هناك عدة صعوبات ما زالت تواجه تنفيذ الاستفتاء. وتتخلص هذه العقبات بالاتي وهي: وضع قوائم المرشحين, ثم الجدول الزمني. وقد جاء تأييد وزير الخارجية المغربي للقرار الصادر من الأمم المتحدة بشان الاستفتاء وأكد تأييد بلاده لكل الالتزامات بجميع الاشتراطات الموضوعة من قبل الأمم المتحدة , كما توجه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافير بيريز دي كويلار إلى جنيف لإجراء مشاورات مع ممثلي القبائل في الصحراء الغربية حول إجراءات التصويت الذي ستجريه الأمم المتحدة لتقرير مستقبل الصحراء. كما أعلن بأن الأمين

العام سيجتمع مع 28 شخصا يمثلون قبائل الصحراء الغربية وسيشارك في الاجتماع الأمين العام لشؤون الصحراء الغربية وعدد من مستشاريه إضافة إلى ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية. ويتكون زعماء القبائل من 38 شخصاً يمثلون قبائل الصحراء الغربية وسيشارك في الاجتماع الأمين العام لشؤون الصحراء الغربية وعدد من مستشاريه إضافة إلى ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية. ويمثل زعماء القبائل أعضاء في مجالس محلية تتولى الإشراف على الصحراء عندما كانت خاضعة إلى الاحتلال الاسباني(19). كما أن دي كويلار أعلن بان الاستفتاء سوف يجري موعده أثناء لقاءه مع الوزير الفرنسي رولان دوما، مؤكداً على أن وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو سوف يترسخ مع زيادة عدد المراقبين العسكريين في المنطقة, وان بعثة الأمم المتحدة سوف تقوم بوضع كافة الإجراءات من اجل القيام بعملية الاستفتاء(20).

3. **الاستفتاء العام:**

منذ عام 1963 رفع شعار الاستفتاء من اجل تقرير مصير الصحراء الغربية وظل هذا الشعار مرفوعا حتى يومنا هذا. حيث إن المغرب كانت تلح على الأمم المتحدة عندما كانت الصحراء تحت الاحتلال الاسباني على إجراء الاستفتاء. وبعد رحيل اسبانيا أصبح الصراع بين العرب تحديداً بعد عام 1976، ولجأت كل من الجزائر والمغرب الاحتكام إلى منظمة الوحدة الأفريقية كون الجزائر تدافع عن الشعب الصحراوي والتزامها تجاه جبهة البوليساريو والتي تأسست عام 1973. وقد حاولت منظمة الوحدة الأفريقية جاهدة من اجل إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء لكن دون جدوى, ومما عقد المشكلة هو اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية عضوا في المنظمة مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة احتجاجاً على الاعتراف ووقوف بعض الدول الأفريقية إلى جانب المغرب، وكادت المنظمة أن تنهار على اثر تلك الأزمة، وبالنهاية لم تتوصل المنظمة إلى حل. أعيد ملف الصحراء ثانية إلى الأمم المتحدة حيث حاولت المنظمة الدولية إجراء الاستفتاء وعين عدد من المواعيد ولكن لم يتم ذلك، فالبعثة الأممية التي كلفت بمراقبة وقف إطلاق

النار، وتنظيم الاستفتاء تعثرت أعمالها، فالبعثة التي تعرف باسم "مينورسو" اعترضت أعمالها مشكلة رئيسة هي مسالة تنظيم الاستفتاء في الصحراء التي كان قد تم تأجيلها أكثر من مرة منذ عام 1992، إذ كان من المقرر تنظيمه في كانون الثاني 1992، لكنه تأجل إلى نهاية عام 1993، ثم إلى منتصف عام 1995، ثم إلى بداية العام 1996، ثم إلى كانون الأول 1998، ثم تأجل إلى كانون الأول 1999، ومن ثم أرجا إلى تموز/يوليو 2000الى 2002 في اقرب حد(21). إن التحرك الدبلوماسي والزيارات المستمرة من قبل بعثات الأمم المتحدة والمراقبين والمبعوثين إلى دول المغرب العربي والتقاء السيد (يعقوب خان) الملك الحسن الثاني والمسئولين الجزائريين وعدد من المسئولين في منظمة (البوليساريو) المنظمة التي تعمل لخلق كيان مستقل لإقليم الصحراء الغربية، وكانت زيارة المبعوث الدولي إلى المنظمة ضمن محاولة تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد حل لقضية الصحراء وفق قرار مجلس الأمن المرقم 809 والغرض هو تمهيد لزيارة الأمين العام آنذاك بطرس غالي من اجل التهيئة لعملية الاستفتاء التي كان من المؤمل إجراءها في موعد أقصاه نهاية عام 1993 بعد أن ألغيت كافة المواعيد التي عينت لإجراء الاستفتاء(22). وفي عام 1991 هيأت بعثة الأمم المتحدة مراقبا دوليا من اجل إجراء الاستفتاء في الصحراء، وتضم الهيئة مراقبين عسكريين ومدنيين يمثلون أكثر من 48 جنسية موزعين في نقاط مختلفة من أراضي الصحراء الغربية منذ وقف إطلاق النار، وقد زودت بـ 143 سيارة بأجهزة اتصال وكان من المفترض أن يصل عدد أعضاء البعثة من المراقبين إلى ما مجموعة 2700 شخص قبل موعد الاستفتاء حول تقرير المصير.

وكان المتوقع أن يحدث عام 1992, إلا إن الأمم المتحدة أعلنت عن تأجيل الاستفتاء الخاص بمصير الصحراء الغربية الذي كان مقرراً إجراءه في شهر كانون الثاني/ يناير عام 1992 دون تحديد موعد جديد للاستفتاء حيث وصل إلى الصحراء من العاملين في الأمم المتحدة (450) شخصاً للإشراف على الانتخابات دون أن تنفذ أية بنود رئيسية أخرى في مشروع السلام. وبعد مداولات طويلة استمرت أكثر من 15 يوماً في أروقة مجلس الأمن، كان قد توصل المجلس إلى قرار يقر الجهود التي يبذلها

الأمين العام للأمم المتحدة من اجل الصحراء الغربية. وقد صدر القرار المرقم 725 الذي صدرَ بالإجماع، حيث نظر المجلس بارتياح لصدور وثيقة عن المجلس وسعت كثيرا القاعدة الانتخابية للاستفتاء على حق تقرير المصير وأخذت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة تنظيمه, وطبقاً لما جاء فيها يتعين على الصحراويين الذين سيشاركون في الانتخابات وفقاً لمعايير تحديد الهوية ستستوحي بصورة كبيرة من هذا التقرير الاختيار بين الاستقلال وبين الانضمام للمغرب، وأكد القرار على ضرورة إجراء الاستفتاء عام 1992. إلا أن التأجيلات الخاصة بالاستفتاء والعودة إلى قضية الصحراء والجدل المحتدم حول من يحق له المشاركة في الاستفتاء والمشكلة بين الطرفين المغرب من جهة وجبهة البوليساريو من جهة ثانية، فقد كان رأي المغرب ما زال مصراً على الأخذ به هو شمول كل الصحراويين بالاستفتاء بمن فيهم المهجرين أو الذين هاجروا إلى الشمال–العمق المغربي(23) منذ عام 1958 حتى الآن باعتبارهم مواطنين صحراويين اضطرتهم الظروف إلى ترك مناطقهم. وقد قدم المغرب قوائم تضم 50 ألف شخص طالب بضمها إلى قوائم أخرى مضافة إلى الاستفتاء الذي أجرته اسبانيا عام 1974 والتي تضم 000و70 شخص ليكون عدد المشمولين 120 ألف شخص حسب الرأي المغربي مقابل هذا تطالب البوليساريو باعتبار قوائم الاستفتاء الاسباني هي الأساس حصراً ويقتصر حق المشاركة بالاستفتاء على المدرجين فيها واستبعاد أل (59) ألف الآخرين الذين تطالب المغرب بإضافتهم باعتبارهم مغاربة ولا علاقة لهم بالصحراء وتعتبرهم من أقوام المسيرة الخضراء التي قام بها الملك الحسن الثاني عام 1975. وقد وافقت الأمم المتحدة على هذا الرأي الأمر الذي اغضب المغرب وهدد بنسف ما تم التوصل إليه من محاولات على طريق الحل. وظل المغرب متمسك بما طرحه وهذا مما جعل تأجيل الاستفتاء وفتح باب المشاورات والحوار بين الطرفين من اجل الوصول إلى صيغة مقبولة من قبل المغرب والبوليساريو(24).

4. خطة بيكر وآفاق التسوية:

اختارت الأمم المتحدة عام 1997 جيمس بيكر المبعوث الشخصي لها في الصحراء، كما طرحت أربعة اختيارات للحلول بموافقة أطراف النزاع الرئيسة، وهي: استئناف جهود الأمم المتحدة لتنفيذ تسوية النزاع، أو الاتحاد الفيدرالي الموسع لإقليم الصحراء، أو تقسيم السيادة على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو. كما كان هناك اقتراح بإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية بعد أن أنفقت أكثر من 500 مليون دولار في احد عشر عاما دون جدوى. قدم جيمس بيكر في أوائل عام 2003 مقترحا أطلق عليه "خطة السلام من اجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية"، وتنص الخطة على عقد استفتاء لتقرير الوضع النهائي للصحراء الغربية في موعد لا يقل عن أربعة سنوات ولا يزيد على خمس سنوات من تاريخ نفاذ الخطة . وتشمل خيارات الاقتراع المقرر إدراجها في الاستفتاء على المسائل التي سبق الاتفاق عليها في خطة التسوية (الاستقلال أو البقاء كجزء من المغرب)، وأي خيارات أخرى توافق عليها أكثر من 50 % من الأصوات المشاركة في الاستفتاء. وفي 31 تموز / يوليو 2003، اصدر مجلس الأمن بالإجماع القرار 1495، أيد من خلاله خطة السلام ووصفها بالحل السياسي الأمثل، ودعا الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) لقبول الخطة وتنفيذها. وأعلنت جبهة البوليساريو قبولها لخطة السلام، وطالبت بالتطبيق الفوري لها، كما وافقت عليها كل من الجزائر وموريتانيا، بينما أعلن المغرب رفضه للخطة. واصدر مجلس الأمن في 28 تشرين الأول /أكتوبر عام 2003القرار 1513، وأكد فيه مجددا القرار 1495، وقرر أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية Minurso حتى 31 كانون الثاني/يناير 2004. وتوالت التصريحات المغربية الرافضة لخطة السلام رغم إصدار مجلس الأمن القرار 1541 في 11 حزيران/يونيو 2004، أكد خلاله من جديد تأييده لخطة السلام، وقرر أيضا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2004. ولكن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن في 11 حزيران/يونيو 2004 استقالة جيمس بيكر مبعوثه الشخصي للصحراء الغربية بعد السنوات السبع التي قام فيها بمهامه(25).

5. موقف المغرب:

الدارس والمتتبع لمشكلة الصحراء الغربية، يكون على بينة من موقف المغرب الذي لم يتغير منذ اندلاع النار الذي أطلقه سكان الصحراء والمغاربة وتبلور بعد القرار 1514 الصادر عن الأمم المتحدة وإنما هي بتصفية الاستعمار، حيث إن قضية الصحراء الغربية طرحت على المنظمة الدولية عام 1963 من قبل المغرب وقبل تأسيس البوليزاريو. وظلت المغرب تطالب بحقها التاريخي وبمغربية الصحراء وتسميتها الصحراء المغربية كامتداد طبيعي وجغرافي واجتماعي للمغرب ولن تتغير المطالبة منذ أن كانت تحت الاحتلال الاسباني وقد أسست اسبانيا الكثير من الأحزاب والمؤسسات والجمعيات الهدف منها إشعال نار الحرب بعد رحيلها حيث إنها أسست هذه الأحزاب وفق أيديولوجيات مختلفة. وفعلاً حدث ما كانت تهدف إليه بعد رحيلها من الأراضي الصحراوية(26)، حيث إنها رحلت عام 1976، وقد أعلنت البوليساريو بعد يومين جمهوريتها باسم (الجمهورية العربية الصحراوية)، وبدأ الصراع الدموي بين المغرب والبوليزاريو، حيث إن المغرب متمسكة بمغربية الصحراء والبوليساريو تطالب بالاستقلال وإضافة دولة سادسة في الشمال الأفريقي. إلا أن المغرب وضعت كل إمكانيتها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية من اجل ضم الصحراء الغربية إلى الوطن الأم المغرب وخلق لها ذلك العديد من الأزمات الاقتصادية والدبلوماسية على مستوى الداخل والخارج وكانت الصحراء السبب في توتر العلاقات الدولية بين المغرب والعديد من الدول التي صوتت إلى جانب الصحراء أو اعترفت بالجمهورية الصحراوية كما كانت السبب في انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول الأفريقية كما أنها خاضت صراعات مستمرة مع جارتها الجزائر بسبب الصحراء وموقفها مع هذه القضية(27). وأصبحت علاقات المغرب مع كثير من دول العالم تحدد على أساس موقفها من قضية الصحراء الغربية.

وبالوقت الذي يطالب المغرب بضم الصحراء إليه انطلاقا من حقه التاريخي في المنطقة والتاريخ الحضاري المشترك الذي يجمع بين سكان الصحراء والمغرب

علاوة على المعاهدات الدولية العديدة بين المغرب وأسبانيا وألمانيا وايطاليا التي تعترف بسيادة المغرب على المنطقة ولأسباب التاريخ والجغرافية، فان 23 مليون مغربي يجمعون على وحدة التراب المغربي واعتبار الصحراء امتداد طبيعي للأراضي المغربية وأنه لا مجال للتشكيك في ذلك. لكن هناك آراء متباينة في أسلوب معالجة القضية من قبل القوى الحزبية الأساسية في المغرب لكل حزب من الأحزاب وجهة نظر تتفق وأيديولوجيات ذلك الحزب وعلاقته مع الحكومة والملك، لكن كل الأنظار تتجه نحو هدف واحد بالرغم من الخلافات البينية وهي مغربية الصحراء وضمها إلى المغرب(28). وعبر المغرب عن رفضه لخطة بيكر عندما جاء في التقرير الاستراتيجي المغربي ما يأتي(29): "مع بداية سنة 2003 تقدم جيمس بيكر بمشروع للأمين العام سمى "بخطة السلام من اجل تقرير مصير شعبة الصحراء", وهي عبارة عن نسخة معدلة "الاتفاق الإطار" الذي وافق علية المغرب سابقاً. وقد تضمنت الخطة المزج بين نظام الاستفتاء الذي عرف جموداً طوال 11 سنة الماضية, وبين الحل السياسي, غير أن هذين الاتجاهين المختلفين غير ممكني التطبيق, وهذا ما أكد عليه المغرب في الرسالة رقم 2002/832 التي رفعها إلى مجلس الأمن يذكر أن:"هذا المنهج يقترح المزج بين خيارين متضاربين, فانه محكوم علية بالفشل". كما اقترحت الخطة أن يسمح بالتصويت في الاستفتاء لثلاث فئات:

- الأشخاص البالغين الذين تعتبرهم لجنة تحديد الهوية مؤهلين للتصويت, كما هو موضوع في قائمة الناخبين المؤقتة لـ30 دجنبر 1999.
- الذين ترد أسماؤهم في قائمة الإعادة إلى الوطن الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين, اعتباراً من 2000/10/31.
- الذين أقاموا بصفة مستمرة في الصحراء المغربية منذ 30 دجنبر 1999.

6. موقف البوليساريو :

تطالب جبهة البوليساريو منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان سياسي مستقل بعيد عن أسبانيا والمغرب وموريتانيا، ووضعت مناهجها في تحقيق ذلك على أساس العمل السياسي والدبلوماسي واعتماد الكفاح المسلح. والتنظيم

العسكري كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الأفريقي(30). وقد اكتسبت البوليساريو قوتها الحقيقية وذاع صيتها بعد أن مدت جسور بينها وبين الجزائر وليبيا، فقد تبنتها الجزائر واعتبرتها حركة تحررية تقدمية تسعى إلى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية. تهدف الجبهة إلى إقامة دولة ديمقراطية تقدمية قومية، وانطلقت البوليساريو في نظامها لتحقيق أهدافها الرئيسية من خلال طريقين هما:

أ. **العمل السياسي:** من خلال محاولة العالم والدول الديمقراطية والتقدمية أساسا بأحقية الصحراويين في الاستقلال، وفي هذا الصدد أجرت كثيرا من الاتصالات والمفاوضات. وقدمت المزيد من المذكرات السياسية والقانونية إلى المؤتمرات والندوات العربية والأفريقية والدولية وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية مستفيدة من إمكانيات وعلاقات الجزائر الدولية والأفريقية. إلا أن الجامعة العربية ظلت بعيدة عن طرح موضوع الصحراء كذلك الدول العربية باستثناء سوريا واليمن وليبيا والجزائر التي أصبحت علاقتها مع العالم مبنية على أساس مواقفها من قضية الصحراء الغربية(31).

ب. **العمل العسكري:** بدأت البوليساريو بتنظيم رجالها منذ اللحظات الأولى وعملت على تدريبهم عسكريا حيث قامت بعدة عمليات، بداية ضد الاحتلال الاسباني في الصحراء الغربية، يساندهم كل العرب في بداية الأمر ويقومون بتدريبهم وتقديم المساعدة لهم(32). منذ أن تأسست البوليساريو عام 1973 ومع تطور الأحداث ورحيل أسبانيا عام 1976 بعد اتفاقية مدريد الثلاثية عام 1975 بدأت البوليساريو عملياتها ضد القوات المغربية التي دخلت الصحراء التي كانت تحت سيطرتها منطقة(الساقية الحمراء) وكذلك ضد موريتانيا التي كانت تسيطر على منطقة (وادي الذهب) وهنا انتقلت المعاداة (الصراع) بين أطراف جديدة طرفها الأول التحالف المغربي الموريتاني وطرفه الثاني التحالف البوليساريو – الليبي، وظل هذا الصراع بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية بتاريخ 1976/2/28 وظلت الهجمات مستمرة والحرب قائمة مؤثرة على العلاقات المغربية الجزائرية. إلا أن إقامة الاتحاد ألمغاربي

والتقارب بين المغرب والجزائر والتغيير الحاصل في السياسة الجزائرية(33)، بدأت المغرب تعلن بأن الهجوم من قبل البوليساريو على القوات المغربية لا يؤثر على العلاقات المغربية – الجزائرية سلبيا وهذا ما دعا جبهة البوليساريو إلى البدء بالاتصالات المباشرة مع المغرب حيث تم اللقاء الأول بين ممثلي البوليساريو والملك الحسن الثاني في مراكش من أجل التفاوض بخصوص حل المشكلة الصحراوية واستمرت اللقاءات والتأكيد على الاستفتاء من أجل تقرير مصير الصحراء عن طريق الأمم المتحدة التي طالبت الانتماء إليها والمطالبة بالعضوية في هذه المنظمة الدولية في حالة تجميد المغرب خطة الأمم المتحدة فيما يخص الاستفتاء.

المبحث الثالث: الاتحاد ألمغاربي ومستقبل قضية الصحراء

بعد أن أقفلت الأبواب في إيجاد حل لقضية الصحراء من قبل منظمة الوحدة الأفريقية وتعثر الجهود المبذولة من قبل الشخصيات العربية والإفريقية والدولية وعودة ملف الصحراء إلى منظمة الأمم المتحدة ثانياً وهذا مما دعا الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويلار إلى القيام بجولة في المنطقة وفي (الشمال الأفريقي) عام 1988، وسمي هذا العام بالسنة الدولية للسلام لاسيما فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية. وكان الإعلان الذي أذيع عن إيجاد صيغة للتفاهم في الشمال الإفريقي قد أثار رد فعل ايجابي في كلا من المغرب والبوليساريو مما توج في 30 أب 1988 قبلها المؤيدين لمقترحات وخطة السلام التي طرحها دي كويلا لحل مشكلة الصحراء. كما لقيت اهتماما عالميا وإقليميا من اجل السلام في منطقة تمثل بؤرة توتر واضطراب، وتهدد امن وسلامة القارة الإفريقية. وكانت خطة دي كويلار تقضي بوقف أطلاق النار وأجراء استفتاء لسكان إقليم الصحراء، ووضع الأرض المتنازع عليها تحت إشراف الأمم المتحدة، ووضع قوات وإدارة دولية لإدارة الإقليم إلى حين إجراء الاستفتاء. إلا أن المواعيد التي حددت لم تنفذ – كما ذكرنا سابقا – نتيجة الخلافات التي حصلت بين المغرب والبوليساريو بالرغم من المفاوضات المباشرة بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى الانفراج في العلاقات المغربية الجزائرية، علما أن أي انفراج قد يؤدي بجبهة البوليساريو إلى الاقتناع بأنه لا مجال للعب على التناقضات

بين المغرب والجزائر. ويبدو من خلال تطورات القضية ونتائج المؤتمر السابع لجبهة البوليساريو أن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني قد كسب الرهانين معا وربما يكسب رهانا ثالثا يأتي كنتيجة للرهانين الأول والثاني وهو رهان التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية دون اللجوء إلى تنظيم استفتاء في الساقية الحمراء ووادي الذهب(34)، واستبدال ذلك الاستفتاء بصيغة عملية يتم الاتفاق بشأنها مع جبهة البوليساريو، وتكون الصيغة الأمثل والمقبولة من الطرفين. حيث إن جبهة البوليساريو وضعت نفسها على طريق التفاوض دون أن تحدد الهدف الذي تسعى إليه من وراء المفاوضات فبعض قادتها لا زال يتحدث عن الاستقلال والدولة المغاربية السادسة والبعض الآخر يتحدث عن مفاوضات من اجل الاتفاق على ترتيبات تنظيم الاستقلال مع المغرب، ولكن هل تخفي هذه الأطروحات حلا يرضي قياديي جبهة البوليساريو الذين شعروا بان الاستمرار في الحياة تحت المخيمات وفي الشتات يمثل مع الزمن خطرا على مستقبل الجبهة، وهو حل يكتفي بصيغة الحكم الذاتي أو صيغة ما ضمن اتحاد المغرب العربي الكبير الذي أصبح بصدد التكوين منذ عام 1989. ومن خلال استعراض المشكلة الصحراوية بينا تفاصيل العقبات والمشاكل التي طرأت وعطلت أجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو وما تثيره من احتمالات الأخذ بالحل التفاوضي أو الحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية التي عجز السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (السيد خافيير بيريز دي كويلار) ومن جاء بعده عن الوصول إلى حل لها، يضاف إلى ذلك التطورات الهامة التي قوت من إمكانية الأخذ بالحل التفاوضي أو الحل السلمي والسياسي والتي تمثلت بصدور العديد من المبادرات من كافة أطراف النزاع المعنية بالمشكلة سواء من قبل مجلس الأمن الدولي أو من خلال أمينها العام آنذاك بطرس غالي أم من جانب المغرب العربي بمستوييه الشعبي والرسمي الحزبي والرسمي أو من خلال منظمة الوحدة الأفريقية، ومن بعده الاتحاد الأفريقي أم من قبل الجزائر ممثلة برئيسها السابق محمد بوضياف أو اليامين زروال أو الرئيس الحالي عبد العزيز بو تفليقة فالأول فجر بتصريحاته الصحيفة ما يشبه القنبلة السياسية التي دخلت بالمشكلة في منعطف جديد

ودعمت رأي القائلين بإمكانية تجاوز عملية الاستفتاء أو جعله مجرد غطاء لحل سياسي بين الأطراف صاحبة المصلحة سواء بصورة مباشرة أو من خلال الأمم المتحدة كما أن مجلس الأمن الدولي اصدر القرار رقم 91/725 الذي يتعامل مع الصعوبات التي لقيتها جهود الأمم المتحدة حيث يوافق على هذه الجهود التي بذلها ويجدد دعمه لمواصلة هذه الجهود للتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية طبقا للقرارات التي صادق عليها المجلس لتسوية المشكلة ويطلب من كافة الأطراف المعنية التعاون على تنفيذ مخطط التسوية، كما يطالب الأمين العام بتقديم تقرير جديد في اقرب وقت ممكن، وقد جاء التصديق على القرار قبل دخول المغرب مجلس الأمن كعضو غير دائم ، حيث دخل المجلس في نيسان 1992 ولمدة عاميين. كما أن مجلس الأمن اصدر قرار برقم 809 على اثر زيارة الأمين العام للمغرب والمنطقة وأوعد الدكتور بطرس غالي بزيارة المنطقة من اجل التهيؤ للاستفتاء الذي كان من المؤمل إجراءه خلال عام 1993 وسيكون تحت أشراف الأمم المتحدة(35). وكاد هذا الاستفتاء أن يؤدي إلى التهيؤ طبقا لذلك الوقت الحاسم مصير الصحراء أما أن يصبح جزء من المغرب وهذا ما يطمح إليه المغرب والجماهير التي لا تؤمن بالتجزئة وتتعشق الوحدة منذ رحيل الاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية عام 1976، وإما أن يمنح الاستقلال الكامل تحت اسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وهذا ما تسعى إليه جبهة البوليساريو منذ سبعينيات القرن الماضي حيث كانت تقاتل ولا زالت كذلك من اجل الاستقلال الإقليمي عن اسبانيا وكذلك بعدم الموافقة على إلحاقه بالمغرب من جانب أخر وطيلة هذه الفترة والصراع قائم بين العرب بحيث استنزفت الطاقات البشرية والمالية وتعطلت مشاريع التنمية القومية في كل من المغرب والجزائر بشكل مباشر وكذلك ليبيا وموريتانيا وتونس بسبب هذه الأزمة التي حرقت الأخضر مع اليابس وان ولادة الاتحاد ألمغاربي بين هذه الدول الشقيقة لم يتخذ موقف يخلص المنطقة من حرب طاحنة وتوتر في العلاقات بين هذه الأقطار منذ فترة تزيد على ثلاثة عقود. حيث إن المشكلة لم تكن محصورة بين المغرب والبوليساريو وإنما هناك أطراف مباشرة وأطراف غير مباشرة ولكن يمكن أن نحدد هذه الأطراف بأربعة أطراف

رئيسة ولها مواقفها ومذكراتها إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والآن المشكلة القائمة بخصوص الاستفتاء وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وتدور حول موضوع معقد وهو تحديد هوية الأشخاص الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في عملية الاستفتاء 36). يضاف إلى ذلك وجود موقف شعبي مغربي رافض للصيغ المطروحة لتسوية مشكلة الصحراء فالصحف المغربية والمعارضة فيها بصفة خاصة أظهرت ملاحظات عديدة على قرار مجلس الأمن الدولي الذي أشرنا إليه، حيث نشرت إن ما ورد فيه لا يبعث على التفاؤل ويحتم على المغرب المزيد من الحيطة والحذر لأنه يفسح المجال لتأويلات وقرارات متناقضة وتساؤلات عديدة وفيه مجال للاجتهاد وخاصة حول دور بعض الدول أثناء المناقشات وخاصة دولة (كوبا) ودولة (زيمبابوي) إضافة إلى وضع المغرب والبوليساريو بنفس المستوى. ويضاف إلى ذلك إن إشراك منظمة الوحدة الأفريقية في عملية الاستفتاء لا توافق عليها المغرب حيث تعتبرها غير مؤهلة لهذه المهمة وتعتبرها طرفا في النزاع وليس حكما نزيها ومحايدا. إلا أن إعلان القادة الخمسة وثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي ذكرت الأسس التي تم عليها إقامة الاتحاد بأنها وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير ونظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة وما تواجهه دول المنطقة وشعوبها من تحديات في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ونظرا لما تلمسه من الحاجة الملحة إلى تضافر جهود دول المنطقة كما حددت أهداف هذا الاتحاد بأنها أفضل السبل المؤدية إلى صرح المغرب العربي والسير على نهج مشاريع الوحدات الجهوية بين دول العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وإنها مرحلة جديدة لتحقيق الوحدة العربية والتخلص من الأزمات بما فيها القضية الصحراوية. كما أن التطورات داخل المنطقة المغربية (المغرب العربي) لا تقل أهمية في تحديد مستقبل العلاقات مع دول السوق الأوربية من تطورات جارية على المسرح الأوربي فالبيئة الداخلية والإقليمية في المنطقة هي الإطار الذي يستجيب للتطورات على الجانب الآخر من البحر المتوسط في علاقة تبادلية. إن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات

المغاربية هي الوحدة الأساسية في نمط التفاعلات داخل منطقة المغرب العربي وهي التـي تحكم شكل هذا النمط وعلاقتـه، ومـن تحكم موقفـه إزاء الأقـاليم الأخـرى وعلـى رأسـها أوربـا الغربيـة(37)، وقـد شـهدت المجتمعـات المغربيـة تطـورات علـى مختلـف الأصـعدة. إن الاتحـاد ألمغـاربي جـاء لتلبيـة طموحـات الجمـاهير العربيـة التـي عجـزت الجامعـة العربيـة عن تحقيقها حيث إن هذا التجمع يمثل تلبيـة لحاجـة مغاربيـة أصـيلة في الوحدة بين الشعب والمنطقة والتـي تضـرب بجذورها فـي عمـق التـاريخ إلـى جانـب الاعتبارات الجغرافية التـي تساند وتعمـق من تلك الحاجـة المشروعة يضـاف إلـى ذلك التغييرات الاقتصادية التي نشأت بفعل قيام أوربا الموحدة، وعليه فأن التجمع ألمغاربي وإن أمامه الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي مرت عليها فترة طويلـة كـل ذلـك بسـبب التجزئـة والأزمـات والمشـكلات المختلفـة أهمهـا القضـية الصحراوية التي استنزفت كل طاقات المنطقة، وان الحاجة إلى الاتحاد ألمغاربي ترجع في الأساس إلى عدة أمور أهمها ملئ ثغرة كانت موجودة في الأوضاع الداخلية لدول المغرب بقصد إيجاد إمكانية لإقامة هذا التجمع على أساس التشابه والتماثل بين الدول الداخلـة فيـه ويعـد الاتحـاد ألمغـاربي مـن جملـة المحـاولات للتكامـل الاقتصـادي فـي المنطقـة لضـمان مسـتقبل منطقـة الشـمال الأفريقـي وتـأمين الاسـتقرار والسـلام ولأجـل ضمان النجاح لهذا الاتحاد فانه يحتاج إلى مؤسساته متخصصة وكوادر فنية تأخذ على عاتقها مسؤولية ترقية ويحتاج إلى دعم جماهيري لا تكون مرتبطة بزعماء الدول الخمسة. وان لا تكون مرتبطة بها ارتباطا مباشرا فيما يخص صناعة القرار السياسي من أجل تجاوز المشاكل وحل كل القضايا من ضمنها قضية الصحراء الغربية(38).

الاتحاد خطوة على طريق حل المشكلة الصحراوية:

اتحاد دول المغرب العربي أُعلن في شباط 1989 ومؤسساته وطرق عمله وموضـوعاته والتـي تـوحي أن الـنمط التعـاوني هـو السبيل الـذي قررت دول المغـرب العربـي أن تنتهجـه لمواجهـة التطـورات والنتـائج المحتملـة لإعـلان السـوق الأوربيـة الموحدة ولمواجهة المشاكل الداخلية وما يعانيه الاقتصاد المغربي من مشكلات ومن ناحيـة أخرى هـو الـنمط الأنسـب بـالنظر لطبيعـة الـنظم السياسية فـي بلـدان المغـرب

العربي وتوجهات النخب السياسية فيها والتي تؤكد على السيادة القطرية من ناحية أخرى وتجد نفسها تحت ضغط الضرورة العملية للتعاون والترابط من ناحية أخرى(39). وفيما يخص المشكلة الصحراوية فان ميلاد الاتحاد كان بمثابة البداية لإيجاد الحل لهذه القضية التي استمرت طويلا، حيث اجمع المراقبون أن الحل شبه الوحيد في المدى المنظور لمشكلة الصحراء هو حل سياسي لأسباب كثيرة لعل أهمها أن العالم اليوم يعيش عصر الوفاق الدولي المحكوم بالتوازن النووي، ولتشابك العلاقات السياسية والاقتصادية لكل من المغرب والجزائر بالشرق والغرب والاعتبارات الاقتصادية لا تقل شأناً عن الاعتبارات السياسية والعقائدية في عالم اليوم, وان قضية الصحراء الغربية التي طرحت بشأنها عدة حلول ومشاريع عربياً وأفريقياً ودولياً وكان من أهم المشاريع هو تحرك الأمم ألمتحدة لحل القضية بين ألمغرب والبوليساريو والتي أصبحت طرفاً بارزاً بعد انسحاب موريتانيا وكذلك انشغال الجزائر بأمورها الداخلية وقيام الأمين العام الأسبق بيريزدي كويلار بجولة شملت المغرب وموريتانيا والجزائر وقدم اقتراحا بجعل عام 1988 سنة دولية للسلام لاسيما فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية وعمل على وقف إطلاق النار بين الغرب والبوليساريو وطالب بإجراء الاستفتاء من أجل تقرير المصير. وإن قيام الاتحاد ألمغاربي سهل كثيرا من احتمالات التوصل إلى حل مقبول لدى الطرفان، وان مبدأ إجراء الاستفتاء يخفي وراءه العديد من الاحتمالات والمشاكل الإجرائية التي يمكن أن تعرقل أو توفر التوصل إلى حل سريع وأول وأهم تلك المشاكل الإجرائية هي السكان الذين سيدلون بأصواتهم في الاستفتاء فالمغرب يعترف فقط بالتقدير الدولي للأمم المتحدة بعدد السكان وهو 75 ألف نسمة بينما يختلف تقدير جهة البوليساريو التي تقدر عدد سكانها ب 750 ألف نسمة، بالإضافة إلى مشكلة أخرى تثيرها جبهة البوليساريو وهي ادعائها أن لديها 200 ألف لاجئ صحراوي في الجزائر وترى أن من حقهم الإدلاء بأصواتهم وترفض المغرب ذلك على أساس أن اسبانيا عندما قررت الرحيل من الصحراء الغربية عام 1976 أودعت لدى الأمم المتحدة(40) وثيقة تتضمن العدد الحقيقي لسكان الصحراء وهو 175 ألف شخص وتقول المغرب إن جبهة البوليساريو تريد أن تحشد مواطنين

من تندوف الجزائرية وضحايا الجفاف في موريتانيا والنيجر ومالي ضمن سكان الصحراء ليدلوا بأصواتهم. وأمام هذه الدعوى لجأت المغرب إلى حل وسط يقض بالرجوع إلى سجلات الأمم المتحدة لإثبات تواريخ ميلاد الصحراويين مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة نسبة السكان بنسبة 5% سنويا في عدد السكان منذ رحيل الأسبان وحتى الآن، وهنا بدأت المشكلة بهذا الخصوص. إلى ذلك فأن التغيرات الدولية والمشاكل الداخلية التي انصرفت لها الجزائر وعدم اهتمامها بموضوع الصحراء يدفع جبهة البوليساريو إلى التقارب والتفاوض مع المغرب من أجل إيجاد حل ايجابي يضمن العيش الهادئ وإنهاء المشكلة وما اجتماع العيون يوم 17/ 7 / 1993 إلا دليل على الجدية في الحل وإنهاء المشكلة يضاف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية والسياسية وانتشار المد الديني في منطقة الشمال الأفريقي وغيرها كلها شواهد تدفع في إيجاد الحل من اجل توفير السلام والأمن للمنطقة(41). ولا زالت قضية الصحراء هي العقدة الأساسية في عدم قيام الاتحاد ألمغاربي في هذه اللحظة واليوم وما عاناه جيمس بيكر الذي كان مكلفا بملف الصحراء والذي توجه إلى المنطقة من اجل الوصول إلى حل لكنه تعثر وظلت قضية الصحراء على طاولة المفاوضات, حيث إن اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد اجتمع في الجزائر من اجل تفعيل الاتحاد ألمغاربي ولكن دون جدوى وان قضية الصحراء الغربية تستوجب الحل السريع من اجل الوقوف بوجه التحديات والتغيرات الدولية التي تعيشها دول المنطقة بشكل خاص والأمة العربية والإسلامية بشكل عام.

الخاتمة:

إن دراسة مستفيضة للاتحاد ألمغاربي ومشكلة الصحراء الغربية تعتبر دراسة معقدة يستنتج منها الكثير من الحقائق، حيث إنها مشكلة معقدة فبدايتها بين طرف عربي وطرف آخر استعماري وهو الاستعمار الاسباني ثم أكثر من ثلاثة عقود بين أطراف شقيقة. فان المغرب الذي عرف كيف يصفي موضوع احتلال الصحراء مع دولة الاستعمار بالطريق القانوني (محكمة العدل الدولية) سيعرف بالتأكيد كيف ينهي هذه المشكلة بطريقة وطنية، فالجزائر التي كانت طرف أساسي جندت كل الطاقات

تحت تصرف البوليساريو وتحرير الصحراء وخاصة في رئاسة هواري بومدين والشاذلي بن جديد حيث ظلا يعتبران دول المغرب العربي دول وان لم تكن الجمهورية العربية الصحراوية طرف مشاركا لا يقبل المشاركة في أي قمة أو اتحاد. إلا أن الفترة الأخيرة من حكم الشاذلي بن جديد والمتغيرات الدولية والداخلية، لم يعد يشترط لحضور قمة دول المغرب العربي أو قيام الاتحاد المغربي حضور الدولة السادسة، وهذا تحول في السياسة الجزائرية، واعتبر قضية الصحراء لا علاقة للجزائر بها والمشكلة بين الطرفين بين المغرب والبوليساريو، وان أي حل يرضي الطرفين تباركه الجزائر ومن هنا نجد أن الاتحاد جمع هذه الدول بعد التوتر المستمر فترة طويلة من الزمن التي ظلت تعانيها المنطقة فضلا عن عدم الاستقرار منذ عام 1976 وتمسك المغرب بمغربية الصحراء حيث إن الحكومة والشعب لا ترضي إلا بمغربية الصحراء. وما موافقة الملك الحسن الثاني بعد الثمانينيات بالاستفتاء لحق تقرير المصير، إلا نتيجة الثقة بان الاستفتاء لصالح المغرب، حيث أعلن في الأمم المتحدة (إننا وان كنا لا نشك في نتيجة الاستفتاء لا يمكن أن تكون إلا تأكيدا على الصحراء) إلا أن هذه المشكلة ظلت مسيطرة على الأحداث رغم ازدحام الوضع الدولي في المشاكل خاصة بعد التصعيد وتجديد اشتداد المعارك خلال السنوات الماضية بين الجيش المغربي وجبهة البوليساريو ولغرض إنهاء المشكلة فان هناك أربعة خيارات هي:

1. الضم الكامل للصحراء إلى المغرب البلد الأم نتيجة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي الخيار الأفضل والناجح، وهذا طموح الشعب المغربي الذي ظل متمسكا بالتراب الصحراوي.

2. الحكم الذاتي لمنطقة ضمن دولة المغرب ومن ترتيب يتفق عليه بين الطرفين المغرب والبوليساريو.

3. ربط الصحراء بالمغرب وفق صيغة يتفق عليها ضمن مشروع المغرب الكبير حيث إن بقاء المشكلة بدون حل يؤثر سلبيا على الاتحاد ألمغاربي وربما يجعل بقاءه مستحيلاً.

4. الاستقلال واعتبارها جمهورية سادسة في المنطقة وهذا هو طموح البوليساريو إلا انه صعب المنال في ظل الظروف الحالية وخاصة بعد تخلي الجزائر والتحاق بعض القيادات المسئولة عن البوليساريو بالمغرب كما أنها صيغة مرفوضة وطنيا وحكوميا وقوميا ودوليا.

إلا أن الخيار الأول هو الأفضل والأسهل، ويخدم القضايا الوطنية والقومية ويسهل السبيل إلى وحدة المغرب العربي. وكذلك الوحدة العربية أمل الجماهير العربية وخاصة في ظل المتغيرات الدولية بعد أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة والحرب والمعاداة ضد العرب والإسلام باسم مكافحة الإرهاب.

المراجع

1. جريدة الحياة(القاهرية):العدد الصادر بتاريخ 1990/1/25

2. محمود صالح الكروي ، أبعاد المضمون القومي العربي في فكر علال الفاسي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (362) (بيروت ، نيسان ،2009) ص 54.

3. جريدة الثورة العراقية:العدد الصادر بتاريخ 1989/9/28

4. د.صلاح الدين حافظ: حرب البوليزاريو (القاهرة الطبعة الأولى 1984)ص 36.

5. جريدة الثورة العراقية الصادرة بتاريخ 1989/10/31

6. مجلة اليوم السابع العدد 300 بتاريخ 5 شباط 1990

7. مجلة الدستور العدد 585 الصادر بتاريخ 1989/5/15

8. جريدة الجمهورية العدد 7373 في 1989/11/25

9. نفس المصدر أعلاه مباشرة بتاريخ 1989/1/23

10. جريدة الجمهورية العدد الصادر بتاريخ 1992/4/18

11. بخصوص تطورات القضية الصحراوية وموقف المغرب منها ينظر: التقرير الاستراتيجي المغربي 2003 -2005، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية. التقرير الثامن، الدار البيضاء، 2005، ص7.

12. جريدة القادسية العدد الصادر بتاريخ 1991/9/7

13. عن دور الأمم المتحدة في قضية الصحراء ينظر: نبيل الملحم, بوليساريو: الطريق إلى المغرب العربي الكبير، مكتب الفيحاء، دمشق، 1987، ص 173.

14. جريدة القادسية العدد الصادر في 1992/4/22

15. نفس المصدر السابق مباشرة العدد الصادر بتاريخ 1990/10/7

16. نفس المصدر أعلاه مباشرة العدد الصادر بتاريخ 1990/6/2

17. جريدة الجمهورية العدد الصادر بتاريخ 1991/9/11

18. جريدة القادسية العدد الصادر 1990/6/2

19. جريدة صوت الطلبة العراقية العدد الصادر بتاريخ 2993/4/26.

20. جريدة الثورة العراقية الصادرة في 1991/1/24.

21. خيري عبد الرزاق جاسم ، مستقبل الصحراء الغربية في ضوء تأجيل الاستفتاء، أوراق افريقية، العدد (36)، مركز الدراسات الدولية، أيار/مايو 2000.
22. السياسة الدولية العدد 107 كانون الثاني 1992.
23. جريدة القادسية العراقية العدد الصادر بتاريخ 1991/11/17.
24. جريدة الثورة العدد 7710 في 1991/8/29.
25. عزيزة بدر، الصحراء الغربية ومفاوضات 2007.. حجر في ماء البحيرة الراكد، مجلة السياسة الدولية، العدد (170) (القاهرة، أكتوبر 2007) ص 151. وقارن مع التقرير الاستراتيجي المغربي، مصدر سبق ذكره، ص 7.
26. جريدة الرأي العدد 7719 في 1991/9/21.
27. مجلة اليوم السابع العدد 268 في 1989/6/26.
28. جريدة الجمهورية العدد 7007 في 1988/12/23.
29. التقرير لاستراتيجي، ص 7
30. السياسة الدولية العدد 109 في تموز 1992.
31. الثورة العربية العدد 106 في 1987.
32. جريدة الجمهورية العدد 7711 في 1989/1/29.
33. جريدة الثورة الصادرة في 1991/1/24.
34. جريدة القادسية في 1991/11/17.
35. السياسة الدولية العدد 99 كانون الثاني 1990.
36. جريدة الثورة العدد الصادر 1989/10/31
37. جريدة الجمهورية في 1991/1/4.
38. السياسة الدولية العدد 97 في تموز 1989.
39. الدستور الدولية العدد 585 في 1989/5/5.
40. السياسة الدولية العدد 109 في تموز 1992.
41. جريدة الحياة القاهرية العدد الصادر بتاريخ 1990/1/25.